

AFRICAN CENTRE FOR JUSTICE AND PEACE STUDIES



تزايد ازمة نظام الرعاية الصحية في دارفور الكلفة الخفية للصراع

أحدثت الحرب في السودان أضرارا غير مسبقة في البنية التحتية للرعاية الصحية في دارفور، الأمر الذي جعل المجتمعات تعاني من غياب الخدمات الطبية الحيوية في منطقة تعيش تحت وطأة عقود من الصراع والإهمال. فقد أدى العنف المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، منذ أبريل 2023 الى هذه اللحظة، إلى تدمير المستشفيات وتشريد العاملين في مجال الرعاية الصحية وانتشار أمراض يمكن الوقاية منها. وتكشف هذه الأزمة عن الخسائر الفادحة التي خلفها الصراع على صحة وحياة سكان دارفور، الشيء الذي يؤكد الحاجة الملحة للتدخل الإنساني. خرجت حاليا أكثر من 80% من مستشفيات دارفور عن الخدمة، وتعرضت مستشفيات أخرى، مثل المستشفى التركي ومستشفى نيالا التعليمي في جنوب دارفور، لأضرار بالغة. أما في غرب دارفور، فقد آل حال اثني عشر مستشفى إلى خراب، وتم إغلاق أربع عشرة مركزا للرعاية الصحية الأولية في شمال دارفور، الشيء الذي أدى إلى حرمان الآلاف من الرعاية الحيوية. وهذه ليست مجرد أزمة في البنية التحتية، بل إنها كارثة تهدد حياة الملايين الذين يعتمدون على هذه الخدمات.

لقد تقلصت القوى العاملة الصحية في دارفور بشكل كبير، ولم يبق سوى 1500 من أصل 5000 عامل في الرعاية الصحية. ومع مقتل العديد وتشريد آخرين، يعمل من بقوا في ظل ظروف خطيرة وتوفر القليل من الإمدادات. و يكافحون من أجل تلبية المتطلبات، وغالبا ما يكون ذلك بأقل قدر ممكن من الدعم أو الحماية، ونتيجة لهذا فقد صارت الرعاية الحرجة والمتخصصة في غاية الندرة.

ومع انهيار أنظمة الرعاية الصحية، انتشرت، الأمراض التي يمكن الوقاية منها. و ارتفعت معدلات الإصابة بمرض الحصبة، وهو مرض يمكن السيطرة عليه عن طريق اللقاحات، فأصاب أكثر من 3200 شخص، معظمهم من الأطفال الصغار. وانخفضت معدلات التطعيم إلى أقل من 30%، مما خلق أرضا خصبة لتفشي الأمراض. كما أن حالات الكوليرا أخذت في الازدياد، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 10,000 حالة مشتبها فيها. وفي مخيم زمزم للنازحين وحده، تم تسجيل 897 حالة، وهو ما يتجاوز درجة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية، في حين يؤثر استمرار تفشي الأمراض على 288 معسكر مكتظ بالنازحين في جميع أنحاء دارفور.

وصلت معدلات سوء التغذية إلى مستويات حرجة مع تراجع الخدمات الصحية وتزايد نقص الغذاء. فقد أفادت التقارير الواردة من ولايات دارفور الآن تجاوز معدلات سوء التغذية الحاد الشامل نسبة 15%، الأمر الذي يشير إلى وجود أزمة. ويحتاج حوالي 180 ألف طفل إلى علاج عاجل من سوء التغذية الحاد، مع زيادة نسبة 42% في الحالات منذ بداية النزاع. و يواجه الأطفال الأكثر هشاشة مخاطر الوفاة المتزايدة في ظل غياب الدعم الغذائي الفوري. ولم تكن الاستجابة الدولية كافية لمقابلة هذه الاحتياجات الهائلة. فمن أصل 2.7 مليار دولار المطلوبة للاستجابة الصحية في السودان، لم يستلم سوى 32% من التمويل، وتم إلغاء أكثر من نصف التدخلات الصحية المخطط لها بسبب المخاوف الأمنية. و أفادت الوكالات الإنسانية بوجود قيود شديدة على إمكانية إيصال الإمدادات، وتواجه 78% منها تحديات كبيرة في تقديم المساعدات، مما يضع ضغطا إضافيا على نظام الرعاية الصحية المنهك سلفا.

لا تعكس أزمة الرعاية الصحية في دارفور تكلفة الحرب فحسب، بل إنها تعكس أيضاً انتهاكات جسيمة للمبادئ الإنسانية. فالمستشفيات هجرت، والأمراض تفشت، ويعاني الأطفال من سوء التغذية، ويصارع الطاقم الطبي، في ظل تلك الظروف، مهام مستحيلة. وفي حال عدم التدخل السريع والجوهري، فإن دارفور تخاطر بفقدان بقايا نظام رعاية صحية تم بناؤه خلال عقود من الزمان. لقد حان وقت العمل الآن، فكل يوم تقاس عن العمل يمر يضاعف من معاناة أولئك المحاصرين في هذه الأزمة وهي معاناة يمكن الوقاية منها.

الطريق إلى الأمام: أولويات العمل
يتطلب تغيير مسار انهيار الرعاية الصحية في دارفور اتخاذ إجراءات عاجلة و تضامن دولي. ومن الضرورة بمكان القيام
بالخطوات التالية:

- وضع حد للاعتقال التعسفي والاعتقال الفردي والتعذيب و/أو الاختفاء القسري للعاملين في مجال الرعاية الصحية والمتطوعين وغرف الطوارئ والمرضى، واحترام حقوقهم المكفولة بموجب المعاهدات التي صادق عليها السودان .
- امتثال السلطات السودانية واحترام الالتزامات المترتبة على القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- حماية البنية التحتية للرعاية الصحية من خلال إنشاء مناطق محايدة حول المرافق الطبية العاملة لحمايتها من الصراع.
- دعم العاملين في مجال الرعاية الصحية وتوفير موارد الطوارئ وتدابير السلامة للكوادر الطبية العاملة والنازحة.
- تمكين وصول المساعدات الإنسانية بما يضمن فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات والإمدادات الطبية.
- حشد الموارد من خلال إطلاق نداءات التمويل الفورية والدعوة للحصول على دعم شامل من الجهات المانحة الدولية.

إعداد ليليان أجوك،
المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام
نوفمبر 2024